

الفصل الرابع

الكفاءة السياسية والأمنية للدولة

العناصر:

- ١ - الأمن وقوة الدولة.
- ٢ - الاستقرار السياسي.
- ٣ - الجيش والقوة الداعمة لتوجهات الدولة.
- ٤ - مسئولية العمل الدبلوماسي.
- ٥ - الدبلوماسية ودورها في قوة الدولة.
- ٦ - العمل الدبلوماسي والقرن الجديد.

الفصل الرابع

الكفاءة السياسية والأمنية للدولة

١- الأمن وقوة الدولة:

من نافل القول في هذا المجال أن نؤكد أنه ليست هناك قوة بدون أمن بمفهومه الشامل، والذي يعنى تحقيق وتوفير المتطلبات الأمنية للدولة والحفاظ علي مصالحها وحماية شعبها من أية أخطار - داخلية كانت أو خارجية - إضافة إلي تحقيق عامل الاستقرار بجميع مستوياته كالاستقرار السياسى والفكرى والاجتماعى والاقتصادى، وحماية معتقدات الدولة، وكذلك حدودها ومواردها الطبيعية.

ويعتبر اصطلاح الأمن من أكثر الاصطلاحات عمومية وشمولية نظراً لاستخداماته المتعددة فى العديد من المجالات والمواقف، ابتداء من الإجراءات البسيطة المتعلقة بتأمين المواطنين داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التى تمس سلامتهم وحياتهم وحياتهم وأموالهم، وانتهاء بالإجراءات الخاصة بتأمين الدولة نفسها ضد أية أخطار داخلية أو خارجية، وحماية مكتسباتها ومصالحها وتأمين كل ما يدخل تحت مسؤوليات الدولة ويحفظ أمنها القومى، وذلك عن طريق إجراءات وخطوات تسعى الدولة لاتخاذها لتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لها

لأداء عملها وتزويدها بالعنصر البشرى والتقنيات الحديثة، وكل ما يعينها علي أداء ذلك الدور، سواء علي صعيد الأمن الداخلى الذى تضطلع به عادة وزارات الداخلية، أو علي صعيد الأمن الخارجى والمعنى به الجيش وكل ما يدخل فى إطار الدفاع من أجهزة مختلفة.

وللأمن خصائص معينة يركز عليها، وعناصر محددة لأبد من توافرها حتى يستطيع القائلون عليه تفعيل دوره وبالفاء بمقتضياته الرئيسة كاملة، وأول هذه العناصر هو وجود مجتمع قائم ومتحد وشعب متجانس بحيث يشكل البيئة الاجتماعية للدولة أو الشعب، أما العنصر الثانى فهو وجود الإطار السياسى لذلك المجتمع والذى يتمثل فى الدولة أو النظام الحاكم الذى يسير مقاليد الأمور فى الدولة، ويتولى إدارة شئونها على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويتحمل الأعباء والمسئوليات التى تتطلبها حماية الدولة وبقاء كيائها ووحدة شعبها وتجانسه من الناحية الاجتماعية الفكرية، أو تحقيق التطلعات المشتركة التى تضمن حدا أدنى من العمل الاجتماعى المشترك الذى يحفظ أمن الوطن الداخلى والخارجى، أو يقلل من مواطن الفقرة والاختلاف بين أفراد الشعب.

فالدولة هى الإطار السياسى والنظامى لمفهوم الأمن والسيادة، وهى الشرعية التى تتحمل تبعات الأمن كافة، وهى المسؤولة مسئولة مباشرة عن هذا الدور بمعناه الحقيقى والكلى بحيث لا يقتصر نشاطها فى هذا المجال على ناحية دون سواها، بل يتسع ليشمل الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية إلخ.

ولكى يتحقق الأمن بهذا المعنى، فيجب أن يكون لدى المواطن اقتناع حقيقى بالأمن القومى، ووعى كامل بدوافعه الحقيقية والمخاطر التى تواجه الدولة التى يعيش فى كنفها حتى يكون المواطن نفسه ركيزة لأجهزة الأمن فى الدولة، لأن أى انقسام أو عدم توافق بين المواطنين وأجهزة الأمن، أو عدم وجود قناعة عند المواطنين بالمهام الأمنية ودور أجهزة الأمن يؤدى إلى إحباط خطط الدولة وإفشال برنامجها الأمنى. كما أن علي الدولة تحديد أولوياتها الأمنية وشرح أبعاد التهديدات والتحديات التى تواجهها حتى تكون الصورة واضحة ومائلة للعيان أمام جميع فئات الشعب، لأن العمل الذى يكتنفه الغموض يؤدى إلى الريبة والشك فى نوايا الدولة وأجهزة أمنها.. وعلي الدولة أيضا تحديد ثوابتها الأساسية وشكل وطبيعة التهديدات الداخلية والخارجية علي حد سواء.

وهناك نطاقات ثلاث تحيط بالدولة، ولا يمكن تحقيق الأمن الكامل بدونها، وتهدف فى مجملها إلى صيانة كيان الدولة والمحافظة عليه وهى:

النطاق الأول هو النطاق المحلى والذى يعنى قدرة الدولة شعبا وحكومة علي حماية وتطوير وتنمية قدراتها وإمكانياتها السياسية والاجتماعية على جميع المستويات الخارجية والداخلية، وذلك من خلال استخدام كل الأساليب المباشرة وغير المباشرة بهدف التغلب علي نواحي الضعف وتطوير نواحي القوة فى إطار مفهوم أمنى وطنى شامل يدخل فى اعتباره جميع المتغيرات المحيطة بالدولة داخليا وخارجيا^(١).

(١) د. إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - مصدر سابق - ص ١٤٩ -

أما مفهوم الأمن بمعناه الضيق الذي يتبادر إلى الذهن وهو حماية أرواح المواطنين والمقيمين علي أرض الدولة وأموالهم وأعراضهم فلا يقل أهمية عن مفهوم الأمن الوطني بمعناه الشامل، ولو تسني لأية دولة أن تحتل مواقع القوة جميعها، ولكنها في الوقت ذاته عاجزة عن حماية مواطنيها والمقيمين علي أرضها، فإن قوتها ستكون بلا شك قوة ناقصة وتحمل في طياتها ضعفا مستقبلياً، فأمريكا مثلاً، وهي الدولة الأقوي في عالمنا اليوم، تعاني من انتشار جرائم القتل والاختطاف والاعتصاب والسلب المسلح ... إلخ، مما يولد خللاً في موازين قياس قوتها، وتناقضا - يصعب استيعابه - بين قوة جامحة في مجالات متعددة وضعف نسبي في الأمن الداخلي للدولة.

والنطاق الثاني فهو نطاق الأمن الإقليمي، والمقصود به كل ما له تأثير علي مجريات الأمور في الدولة إيجاباً أو سلباً جراء ما يحدث في إقليم الدولة الذي يحيط بها، وأية دولة حتي وإن كانت قادرة علي حماية أمنها الداخلي فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك في المجالين الإقليمي والعالمي دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي، أو الاستعانة بقوة أخرى لدعمها في ذلك المجال. ومن الطبيعي أن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الإقليمي من توترات وقلقل واضطرابات.. وقد تتطور الأمور إلي أحداث زعزعة في أمنها نتيجة لما تفرزه تطورات الأحداث الإقليمية، ولنا أن نتصور حالة الاستنفار التي تقوم بها دولة من الدول تحسباً لما يمكن أن تسفر عنه نتائج انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو صراع تكون جارة من جاراتها طرفاً فيه^(١).

(١) د. محمد عزيز شكري - الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية - سلسلة عالم المعرفة - العدد السابع - يوليو ١٩٧٨ - الكويت - ص ١١ - ١٣.

أما النطاق الثالث فهو الذى يتصل بالأمن الجماعى الدولى ويهدف فى المقام الأول إلى تثبيت حالة الاستقرار العالمى التى ينبغى أن يسعى إليها المجتمع الدولى بكافة الوسائل عبر منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المساعدة، بما فى ذلك مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية وغيرها من المنظمات واللجان المتخصصة.

وقد جاء فى ميثاق الأمم المتحدة أن نطاق وهدف تحقيق الأمن الدولى لا يتأتى إلا بحظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية عدا حالات الدفاع عن النفس، وكذلك بالقيام برد الفعل الجماعى الذى تقوم به الأمم المتحدة فى مثل هذه الحالات، وذلك باتخاذ التدابير الجماعية لمواجهة الأمور التى يرى مجلس الأمن أنها تمثل خرقاً وتهديداً للسلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى وسائل أخرى تتخذها الأمم المتحدة بجانب تلك التدابير العقابية التى تلجأ إليها لحفظ الأمن الدولى، ومن أهم هذه الوسائل إقرار التدخل العسكرى الدولى والمقاطعة الاقتصادية.

٢- الاستقرار السياسى:

يحظى هذا العامل بقدر كبير من الاهتمام من مختلف المعنيين والمتخصصين فى دراسة وسائل قوة الدولة ويضعون نصب أعينهم عدة أمور تجيء فى مقدمتها:

أولاً: قدرة الدولة على صناعة القرار الرشيد البعيد عن الارتجال وردود الأفعال، إذ أنه لم يعد بإمكان المؤسسات الحاكمة فى عالم اليوم أن تعتمد على نفس الأساليب القديمة فى إدارتها لشئون الدولة، ولا يتأتى ذلك القرار الرشيد إلا بالاستعداد المسبق والمعقد لإصداره، والذى

تشارك في صياغته مراكز المعلومات ومراكز الدراسات الاستراتيجية والمراكز المتخصصة ومراكز قياس الرأي العام وغيرها من المؤسسات الفكرية التي تحيط بملاحق القرار قبل إصداره فتعكف علي موازنة سلبياته وإيجابياته^(١).

ثانياً : كفاءة المؤسسات السياسية والدستورية التي يتكون منها النظام السياسي للدولة واستقرارها، إذ أن كثرة التغييرات والتقلبات السياسية كتلك التي تحدث في بعض دول العالم غير المستقرة - تؤدي إلي إرباك الأجهزة السياسية وتضعها تحت ضغوط تؤثر علي استراتيجيتها عملها وتحرمها من الاستقرار الذي يستلزمه التخطيط لسياسات بعيدة المدى تحمي بها الدولة مصالحها القومية.

ويرتبط بهذا الجانب عامل آخر وهو مدى التجانس في اتجاهات الرأي العام، لأنه كلما ازدادت الانقسامات السياسية والحزبية والأيدولوجية بين أفراد السلطة الحاكمة والشعب أو بين بعضهم البعض، أو بين السلطات الدستورية من تنفيذية وتشريعية وقضائية، أو بين فئات المجتمع وشرائحه المختلفة كلما أدي ذلك إلي استنزاف جهود الدولة في صراعات داخلية، وبالتالي إضعافها في مواجهة الدول المعادية، إذ أن انقسام المجتمع إلي فئات متنافرة يؤدي إلي إنزواء فرق المجتمع المتكاثرة علي نفسها ويدفعها لتكوين مجتمع خاص بها يعيش حالة من الازدواجية في الولاء والقيم والأولويات، هذه الازدواجية يتعامل من خلالها مع فرق المجتمع الأخرى بمنظار الحاجة والضرورة حيناً وبمنظار المجاملة والنفاق الاجتماعي والسياسي حيناً آخر، بينما يولي

(١) د. فاروق عمر العمر - صناعة القرار والرأي العام - الطبعة الأولى ١٩٩٦ -

فريقه الخاص أهمية خالصة ويشاطره وجدانا ووشائج يبخل بها علي
أى فريق سواه دون كبير اكتراث لما يحدث لإخوانه فى المجتمع من خير
أو شر.

ولا تتعدي هذه الحالة فى أحيان كثيرة مجال الطموحات والآمال،
ولكنها قد تتحول فى أحيان أخرى إلى حالة مرضية مدمرة يشعر أفراد
فريق من فرق المجتمع معها بكر اهية ومقت للفرق الأخرى أو لنظام
حكمه، أو للدولة التى ينتمى إليها لدرجة تدفعه إلى القيام بأعمال التخريب
والتدمير والقتل بل والتعاون - فى بعض الحالات - مع أطراف أخرى
خارجية لا تريد خيرا بمجتمعه الذى يعيش فيه.

والأمثلة على ذلك كثيرة فى دول العالم المختلفة، ونسوق على ذلك
مثالاً هو انقسام الفرنسيين قبل تسلم ديغول مقاليد الأمور وبعد ذلك،
حيث أدى الاستقرار الذى تمتعت به فرنسا إبان حكم ديغول إلى الارتفاع
بمكانتها الدولية على نحو لم يتوافر لها خلال السنوات الكثيرة السابقة
على وصوله إلى الحكم، والتى كانت تشوبها الانقسامات والاختلافات.
وكذلك ما تشهده الآن الكثير من دول العالم الثالث التى طحنتها
الصراعات السياسية الداخلية من قبلية وطائفية وعرقية وسياسية أدت
إلى تمزقها وأفقدتها أى تأثير دولى، إلى جانب إساعتها إلى سمعتها
الدولية، مما انعكس بشكل سلبي على اقتصادها وخطط التنمية فيها، بل
أفقد بعض الشعوب ثمار ما بناه أسلافهم مجتمعيين.

ثالثاً : فعالية السيطرة السياسية للحكومة على زمام الأمور فى
الدولة فكلما قويت وتدعمت هذه السيطرة كلما كان ذلك من بين العناصر
الإيجابية المهمة فى بناء قوة الدولة، خاصة إذا كانت تلك السلطة عادلة،

وكانت تلك السيطرة ناتجة عن قناعة المواطنين بصحة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة دون إجبار أو قمع. ومن مساوئ الصدف أن يكون للقمع وللدكتاتورية في بعض الأحيان نتائجها الإيجابية على قوة الدولة بينما تعجز الحرية والديمقراطية عن تحقيق ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة ولكن يكفي في هذا المجال أن نشير إلى دولة أصبحت تنافس دول العالم الكبرى في شتى ميادين القوة، وبحسب لها حساب عند اتخاذ القرارات الدولية، ونقصد بها الصين، قبل الحكم الشيوعي وبعده، إذ لم يكن للحكومة الصينية السيطرة الفعالة والتامة على كل الأراضي الصينية قبل قيام الثورة الشيوعية، وهو الأمر الذي أضعف من القوة السياسية للصين في الداخل والخارج، أما بعد وصول الحزب الشيوعي للحكم فقد امتدت سيطرة الحكومة إلى كل أقاليم الصين وبشكل لم تعهده في أي وقت من الأوقات طيلة تاريخها الحديث، وقد اتضح تأثير ذلك على الشعوب التي عاشت هناك فقبلت الوضع طائعة أو مكرهة، وانعكست حالة القمع والبطش بشكل إيجابي وحاسم على قوة الصين القومية لدرجة أن هذه السيطرة الفعالة هي التي هيأت لها المجال لتأخذ موقعها التي هي عليه اليوم، وإن كان ذلك قد تحقق بوسائل سياسية وأمنية لا تتناسب وأفكار دول القوة الغربية التي لم تجد مفرا من التعايش مع هذه القوة السلطوية الجبارة وأن تكتفي بالاحتجاج اللفظي العاجز عن التأثير، ولعل مثال الصين ينطبق على غيرها من الدول الكبرى كروسيا التي ما انفكت تحدث نفسها بالعودة إلى الماضي عن طريق استخدام القوة، وهو الأمر الذي يفسر حملتها الضارية في الشيشان وغيرها من الجمهوريات السوفيتية السابقة.

أما الحرية والديمقراطية والعدالة، وهى مطالب مشروعة تتشدها الدول التى تريد العيش الكريم والحر، فإنها وللأسف - أيضا - لا تعود على بعض الشعوب أحيانا إلا بالفوضى والتفكك والحروب الأهلية، ومحاولة بعض الفئات السياسية فرض أنفسهم، أو تعيين مسئولين غير أكفاء لإدارة الدولة، لا شئ سوى أنهم يتوافقون مع طموحاتهم الفئوية والحزبية فحسب.

ويعود ذلك إلى قلة خبرة المواطنين بالمنهج الديمقراطى، أو لاستعجالهم غير المندرج فى تطبيق المفاهيم الديمقراطية دون استيعاب فئات كثيرة من أبناء المجتمع لتلك المفاهيم . ومن هنا فإننا نجد أن بعض فئات المجتمع يعتقد أن الديمقراطية هى إيصال من يمثلونهم إلى مقاعد البرلمان، وأن على هؤلاء البرلمانيين أن يقصروا مطالبهم على هذه الفئة أو تلك دونما أى اعتبار لمصلحة الوطن العليا، وأن يكون هدف هؤلاء الأعضاء تمثيل فئتهم الاجتماعية أو الطائفية أو العرقية أو المذهبية، متناسين أن واجبهم الأكبر هو تمثيل الأمة بأسرها حتى وإن ضحوا بالمكاسب الجزئية فى سبيل مصلحة الوطن العليا.

ولا يدرك هؤلاء أن الديمقراطية لا تقتصر على جانب واحد فقط هو جانب اختيار من يمثلونهم فى البرلمان، ولكن إلى جانب تمتعهم بهذا الحق المهم الذى هو أساس الديمقراطية، فإن عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن الديمقراطية دائرة متكاملة الحلقات ومتصلة تشمل تحقيق العدالة الاجتماعية والوظيفية وتكافؤ الفرص والرقابة المالية والسياسية على أداء جميع الأدوات التنفيذية والتشريعية التى تتصدى لإدارة شئون

المجتمع وذلك عن طريق اختيار كفاءات وطنية ذات مقدرة ونزاهة وموضوعية وليس وفق الأهواء والانتماءات الضيقة^(١).

٣- الجيش والقوة الداعمة لتوجهات الدولة:

تعتبر القوة المسلحة في شتي دول العالم أبرز سمة من سمات قوة الدولة، كما أنها تعتبر الأداة الرئيسة المستخدمة في دعم توجهات الدولة الخارجية والدفاعية. وهذا الاستخدام يتخذ أحد مظهرين أولهما الاستخدام الرمزي للقوات المسلحة - عند الحاجة - من خلال التهديد أو الإيحاء به لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف وتوجهات ومطالب الدولة، وثانيهما الاستخدام الفعلي في الدفاع عن مصالح الدولة وأراضيها وأهداف سياستها الخارجية عند تعرضها للخطر. وعلى الرغم من حظر الموائيق الدولية للجوء إلى استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، إلا أنها لا تزال العنصر الرئيس الذي تلجأ إليه الدول لإثبات وجودها، والأداة الفاعلة التي تلجأ إليها الدول لتنفيذ توجهاتها الخارجية ولعل ما يشهده العالم اليوم من حروب ونزاعات لخير دليل على ذلك^(٢).

وعلى الرغم من فعالية استخدام القوة المسلحة كأداة سياسية مهمة للدول في تنفيذ توجهاتها ودعم استراتيجيتها الخارجية، إلا أن التطرف

(١) فرانسيس فوكويا - نهاية التاريخ - ترجمة وتعليق الدكتور حسين الشيخ - دار العلوم العربية - بيروت - ١٩٩٣ - ص ١٣٨ - ١٤٦.

(٢) غازي معلوف - القوة وأثرها في تحقيق الازدهار - مجلة الأمن والحياة - أكاديمية نايف للعلوم الأمنية - العدد ٢٠٦ - أكتوبر / نوفمبر ١٩٩٩، ص ٤٣.

أو المغالاة في استخدامهما والتهديد بها قد ينتهي بتدمير المصالح العليا للدول، فالاستخدام المتسرع للقوة المسلحة أو حتي التلويح به قد يثير حربا عفوية لا تبقى ولا تذر. ومما يؤكد ذلك أن انهيار كل الحضارات التاريخية المعروفة كان سببه الحروب المتتالية، فالحرب هي أقوى أدوات التخريب الحضارى والاجتماعى والنفسى .. كما أن زيادة القوة العسكرية قد لا يتبعها بالضرورة زيادة الشعور بالأمن فى مواجهة التحديات والأخطار الخارجية، بل أحيانا تفقد الدولة استقرارها خاصة الاقتصادى نتيجة لسباق التسلح الذى قد تجرّها إليه الدول المعادية لها، إضافة إلى أن دعم الإمكانيات العسكرية لدولة ما غالبا ما يؤدى بخصومها إلى دعم قوتها فى مواجهتها، مما يتركها باستمرار تعيش هاجس تفوق أعدائها العسكرى عليها، وفى حالات أخرى قد تندفع الدولة نتيجة غرورها بقوتها العسكرية فتهاجم دولاً تظن أنها أقل منها مستوي فى القدرة العسكرية ثم تفاجأ بأن الإمكانيات العسكرية لهذه الدول كانت أكبر مما كان متوقعا.

وهناك من يتحفظ على استخدام القوة المسلحة كأداة دعم لسياسة الدولة وتوجهاتها الخارجية، ويتمثل ذلك فى أن السياق الفعلى للحرب كثيرا ما يشتمل على مفاجآت لم تكن فى الحسبان عند بداية الحرب، ونادرا ما انتهت حرب إلى نفس النتائج التى توقعتها الدولة المتورطة فيها عند التخطيط المبدئى لهجومها، بالإضافة إلى ذلك فإنه ومع تطور مجريات الحرب قد تبرز تحالفات وتكتلات مضادة لم يكن من الممكن التنبؤ بها أو تقديرها عند بداية الحرب، وأبرز مثال على ذلك أنه أثناء الحرب العالمية الثانية نشأ تحالف لم تتوقعه القيادة العسكرية الألمانية

بين الدول الرأسمالية الغربية والاتحاد السوفيتي (سابقا) أكبر دولة شيوعية في العالم آنذاك، وهما اللذان كانا يقفان على طرفي نقيض، وقد كان لهذا التحالف غير المتوقع أثره الفعال في تدمير النازية والفاشية تدميرا كاملا خلافا للنتائج الأولية التي تمخضت عنها بدايات الحرب، والتي كانت تشير إلى العكس من ذلك. ولهذا فإن النتائج النهائية للحرب ليست شيئا مؤكدا لأي من أطرافها مهما كانت إمكاناتهم أو ثقتهم بأنفسهم، فالأمر كله يرتهن بالكثير من المتغيرات التي قد يكون من المتعذر تماما التحكم فيها أو السيطرة عليها.

ومن جهة أخرى فإن ضرر استخدام دول الضعف للقوة المسلحة قد يكون مضاعفا، إذ أن من شأن ذلك أن يؤدي إلى استنزاف قوتها الاقتصادية بسبب ما يستهلكه ذلك الحشد العسكري من طاقات هذه الدول ومواردها فيقعدها عن تقديم بعض أساسيات الحياة المعاصرة كالماء والكهرباء والخدمات الصحية وغيرها لشعوبها، مما يؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة فيها وإلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وإلى وضع ضغوط تضخمية على اقتصادها، وتتحول العمالة فيها من عمالة منتجة إلى عمالة عاطلة عن الإنتاج غير الحربى.

هذه التحفظات السابقة على استخدام القوة العسكرية فى دعم السياسة الخارجية للدولة ليست تحفظات مطلقة وإنما الهدف منها تقييد الاعتماد عليها كخيار وحيد أو اتخاذها كهدف نهائي فى حد ذاته، فالقوة العسكرية على أكثر تقدير هي عبارة عن وسيلة لتحقيق بعض الأهداف القومية، وهذه الوسيلة ليست مطلقة الفعالية أو التأثير وإنما يتوقف نوع تأثيرها ومداه على ضرورة استخدامها وعلى الأحوال والظروف

الراهنة، بل إن القوة المسلحة قد تكون في بعض الأحيان عديمة التأثير تماما، إن لم تكن توريطا للدولة في مخاطر يصعب قياسها وتقديرها^(١).

وانطلاقا من ذلك، فإن الحكمة تستدعي عدم استخدام القوة المسلحة إلا في المواقف التي تكون فيها تلك القوة بمثابة الأداة الوحيدة أو الحل الوحيد لإنقاذ مصالح الدولة - إما دفاعا أو هجوما - وبعد أن تكون كل الوسائل السلمية الأخرى قد فشلت في القيام بهذه المهمة، كما يجب الأخذ في الاعتبار أن استخدام القوة المسلحة ليس قاصرا علي أسلوب واحد وهو الحرب فقط، وإنما هناك وسائل متعددة لاستخدامها شأنها في ذلك شأن الأدوات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، فهي قد تستخدم في تدمير العدو أو كسر حدة خطره أو لدعم الأصدقاء والحلفاء أو التلويح بها لمجرد التهديد، كما يختلف نطاق استخدام القوة المسلحة وحدودها باختلاف الظروف السائدة، فقد يتراوح نطاقها بين التدمير الكامل لإمكانات الخصم وإنزال هزيمة ساحقة به وبين توقيع عقوبة عسكرية طفيفة.

ولكى يكون استخدام القوة مؤثرا علي الصعيد الدولي، يجب الأخذ في الاعتبار أيضا قبل استخدام القوة العسكرية ضرورة استنفاد جميع الخيارات والأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والحرب النفسية والدعائية وهي أدوات أثبتت فعاليتها في حروب كثيرة في عصرنا الحديث، وكثر استخدامها بسبب تراجع الدول عن فكرة الحرب الشاملة والحروب النووية والتحول عنها إلي فكرة الحرب التقليدية أو الحرب المحدودة،

(١) د. إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - مصدر سابق - ص ١٩٣

وهو الأمر الذى يلقي علي عاتق القيادات السياسية مسئولية كبيرة، إذ عليها - حتي بعد نشوب الحرب واستخدام أداة القوة المسلحة - عدم التخلي عن غيرها من الأدوات الأخرى الدبلوماسية والاقتصادية التى تخدم مصالح الدولة وتقلل من فترة الحرب أو تطفئ نارها حال استعارها.

ومع ذلك فإن من ينظرون إلى درجة الاستعداد العسكرى للدولة علي أنها هى المظهر الرئيس لقوة الدولة، ويعتبرونها أساساً ضرورياً لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التى تضعها الدولة لنفسها يخطئون خطأ كبيراً. فقد أثبتت التجربة أن تلك التقديرات مبالغ فيها، فرغم أهمية القوة العسكرية إلا أنها وحدها لا تمثل قوة الدولة، فالقوة العسكرية مع وجود ضعف اقتصادى مثلاً تؤدي إلى ضعف مزر فى قوة الدولة ككل نظراً لتكاليف إنتاج الأسلحة، والاتحاد السوفيتى يعتبر مثلاً حديثاً علي ذلك، وأيضاً كوريا الشمالية ومختلف دول الكتلة الشيوعية تعتبر جميعها أمثلة مشابهة لذلك فرغم امتلاك الاتحاد السوفيتى قوة عسكرية هائلة كانت تمثل القوة الثانية فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذه القوة انهارت فجأة مع أول بادرة ضعف اقتصادى واضح شهدته هذه الدولة^(١).

والحروب الحديثة تحتاج إلى مستوى من القوة والاستعداد العسكرى اللذان يستلزمان دعماً مالياً ومعنوياً غير محدودين، فعلي سبيل المثال تحتاج هذه الحروب من بين احتياجاتها إلى:

(١) د. عبد الغفار الديك - العسكريون والدولة - مركز المحروسة للبحوث والنشر - القاهرة ١٩٩٦ - ص ٥٥ - ٦١، ص ١٧٦ - ١٩٥.

أ - التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة، وذلك سعيًا من الجيوش لإثبات قوتها وتفوقها العسكري، وتحقيق نصر على أعدائها باستخدام أمضي الأسلحة والأعتدة المتطورة بغية تقليل خسائرها، واعتمادها على الكيف لا الكم، فكل تطوير لسلاح يعد بمثابة تحديا للطرف الآخر كى يقوم هو الآخر بتطوير أسلحته إذا ما أراد الاستمرار فى طريق الحرب إلى نهايته.

وللدلالة على ذلك فسنحاول ضرب أمثلة من بدايات القرن العشرين، وهو القرن الذى شهد تطورا هائلا فى صناعة الأسلحة فاق كل تطور شهدته البشرية منذ بدايتها، وشهد اختراعات عدة مهدت الطريق لتطوير تقنية الأسلحة إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه فى يومنا الحاضر، أو ستصل إليه فى المستقبل.

ففى بدايات القرن العشرين، اكتشف اليابانيون تقنيات عسكرية تتعلق بالضوء الكاشف الذى يعمل على كشف مواقع الأعداء، وتمكنوا باستخدام هذه التقنية من هزيمة الروس فى معركة خاضوها بالقرب من ميناء "لوشون" الصينى. أما الألمان فقد طوروا مدفيعتهم من عيار ٤٢٥ ملليمتر وأسموها "بيغ بيرتا" تيمنًا باسم زوجة مخترعها، فاستطاعوا إبعاد مداها إلى ٦٥ ميلا فى عام ١٩١٨، وذلك ليتمكنوا من قصف باريس. ثم قام الألمان بعد ذلك باختراع صاروخ جو - أرض عام ١٩٣٩ وطوروه ليصل مداه إلى ١٢٠ ميلاً، ثم أطلقوا الصاروخ المسمى (ف ١) وأسموه "الثار" فى عام ١٩٤٤ من "كاليه" إلى لندن، وقد كان ذلك الصاروخ عبارة عن قنبلة متفجرة تطير بمحركات ولكنه كان بطيئاً مما مكن البريطانيين من اعتراضه فى الجو وتدميره، فعاد

الألمان مرة أخرى وطوروا صاروخا آخر أطلقوا عليه (ف ٢) وكان أكثر سرعة من سابقه، لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق التطوير إلا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بقليل، فوجهوه مرة أخرى إلى لندن قبل استسلامهم عام ١٩٤٥ وقد كان من الصعب على البريطانيين اعتراضه.

أما في مجال الرصد، فقد كان على القوات المتحاربة رصد كل ما يطير فوق الأرض وما يغوص في أعماق البحار، فاستطاعت القوات البريطانية والأمريكية في الحرب العالمية الأولى تطوير جهاز "سونار" كان عالم أمريكي اسمه "لويس نيكسون" قد تمكن من ابتكاره عام ١٩٠٦ لاكتشاف الأشياء تحت الماء، لكنهم لم يتمكنوا من استخدامه بنجاح إلا في الحرب العالمية الثانية حينما استخدم لرصد الغواصات الألمانية وتدميرها. أما رصد الطائرات المغيرة فقد كان للبريطانيين يد السبق فيه حينما استطاع عالم بريطاني اسمه "روبرت واتسون وات" وضع تصميم لجهاز يكتشف وجود الطائرات في الجو اعتماداً على الصدى المتردد منها. وقد بنت بريطانيا أربع محطات لرصد الطائرات المغيرة عليها عام ١٩٣٦.

ونظراً لتباعد مسافات ميادين الحروب عن القواعد الجوية الثابتة في بعض الأحيان، لجأ الأمريكيون إلى تحويل بوارجهم الحربية إلى قواعد بحرية متحركة، فنجحوا عام ١٩١٠ في إجراء تجربة لإقلاع طائرة من السفينة الحربية "بيرمنغهام" ثم عادوا في عام ١٩١١ ليكملوا بنجاح تجربة هبوط طائرة على السفينة الحربية "بينسلفينيا" في خليج سان فرانسيسكو.

وفى فترة الحرب العالمية الثانية وما قبلها . كان التنافس علي الإنتاج الحربى وتطويره علي أشده بين الحلفاء وألمانيا فتشكلت فرق بحث يركز كل فريق منها علي قطاع معين، وتم الصرف علي تلك الفرق بسخاء . فتمكنت ألمانيا من اختراع اللغم الصوتي، وقامت شركة "هاينكل" الألمانية باختراع المقعد الذى يندفع خارج الطائرة بشكل تلقائى، وطوّر بعد ذلك ليستخدم فى القفز من الطائرات.

أما ذلك السلاح المدمر وهو القنبلة الذرية فقد بدأت قصته حينمسا تمكن باحثون أمريكيون قبل الحرب العالمية الثانية من التوصل إلي نتيجة مفادها أن قصف نواة ذرة اليورانيوم بنيترون يؤدي إلي انشطارها إلي قسمين مما يولد طاقة هائلة، وقد استخدم ذلك الانشطار النووى فى صناعة القنبلة الذرية التى قامت أمريكا عام ١٩٤٥ باختبار أول واحدة منها فى صحراء "الاموغوردو" فى ولاية نيومكسيكو، ثم قامت بعد ذلك بشهر واحد بإلقاء قنبلتين منها على هيروشيما وناجازاكي فى اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية وأديتا إلي استسلامها^(١).

هذا غيض من فيض فى سلسلة متواصلة تبرز أن التقدم التكنولوجى وتطوره عبر السنين كان أحد أساسيات قوة الدول، ولا شك أن أى متابع للأحداث يلاحظ أن الاختراعات العسكرية اليومية التى ما انفكت تتواصل تضيف علي دولها قوة فوق قوة، وأن الدول المتخلفة عن ذلك الركب ليس أمامها إلا التواضع فى طموحاتها أو القبول بالضعف العسكرى علي أقل تقدير.

(١) وكالة الصحافة الفرنسية - سلسلة ذاكرة القرن العشرين - صحيفة الأنباء، العدد

أما التجسس وهو ركن أساسى قبل القيام بعمليات عسكرية أو أنشائها أو بعدها، فإن دول القوة قد قطعت شوطا كبيرا فى هذا المجال، ولا يمر يوم من الأيام إلا وتقوم الجيوش بجمع المعلومات لأغراض التجسس العسكرى والوقوف على أسرار الدفاع التى تحاول الدول إخفاءها عن بعضها، إما عن طريق الأقمار الصناعية أو عن طريق التجسس المباشر على أرض الواقع. ولقد أعطى التقدم التكنولوجى الفضائى بأقماره الصناعية الاستخبارية السلطات الدفاعية قدرة استكشافية لا مثيل لها فى التاريخ، وفى الفضاء أقمار صناعية استخبارية تعطى صورة للقوات العسكرية الأرضية لم يعرف الإنسان لها مثيلا من قبل، فصور الأقمار الصناعية هى التى زودت إسرائيل بمعلومات عن المطارات الحربية المصرية، وجعلت حرب عام ١٩٦٧ تنتهى قبل أن تبدأ. وكذلك فإن دول القوة التى تمتلك أقمارا صناعية تستطيع أن ترصد التحركات العسكرية للجيوش المتحاربة دون أن تكون طرفا مباشرا فى تلك الحرب، فتستطيع بذلك أن تزود أحد طرفى الحرب بالمعلومات، فى الوقت الذى تحجبه عن الآخر وفقا لمصالحها. كما أنها تستطيع تضليل الفريقين المتنازعين حتى تضعف كليهما. وقد استطاعت قوات التحالف فى حرب الخليج الثانية ضرب تمركز القوات العراقية التى كانت تحتل الكويت بسهولة، كما تمكنت من قصف المنشآت الحيوية والعسكرية فى شتى أنحاء العراق فى أيام محدودة قصفا محكما حطم كل الأهداف بدقة، وهو الأمر الذى تكرر مع القوات الصربية فى كوسوفا. وكل ذلك لم يكن ليتأتى لولا رصد الأقمار الصناعية الأمريكية لذلك الأمر، مما سهّل للقوات الجوية مهامها التى كلفت بها.

وتشترك الأقمار الصناعية مع العقول الإلكترونية فى تقديم المعلومات لصانعى القرارات وفى تحليلها، وذلك لأن العالم اليوم مقبل على جيل جديد من العقول الإلكترونية المتطورة الذكاء التى بإمكانها أن تفكر وأن تصنع القرار، أو على الأقل تشارك فى صنعه من خلال تقديم العديد من الاختيارات التى يمكن أن يصنع القرار على ضوءها.

وإضافة إلى ذلك فإن الدول تلجأ إلى الطرق التقليدية فى استقاء المعلومات مثل زرع الجواسيس الذين يحاولون نقل آخر ما توصلت إليه الأطراف الأخرى من تطور فى مجال الأسلحة، مما يقلل من تكلفة إنتاج الأسلحة لدى الدولة التى تقوم بالتجسس، وإطلاعها على آخر ما تم التوصل إليه من اختراعات علمية عسكرية فى تلك الدولة المستهدفة، ومن الأمثلة الحديثة على ذلك ما تسرب من معلومات عن قيام الصين - منذ أمد بعيد - بزرع أحد جواسيسها فى أشد المراكز العسكرية النووية حساسية فى الولايات المتحدة الأمريكية لسرقة المعلومات والاستفادة منها، ولم يتم اكتشافه إلا عام ١٩٩٩ بعد أن نجح فى تسريب أخطر المعلومات النووية إلى الصين.

ب- القدرة على التخطيط الاستراتيجى الذى يتفق وطبيعة مشكلات الأمن القومى التى تواجهها الدولة، فالتخطيط الاستراتيجى الناجح يعكس مدى كفاءة القيادات المسؤولة القائمة على هذا الأمر، وكذلك كفاءة التدريب ورفع مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة فى الدول، فحجم هذه القوات وحده لا يكفى وإنما يستلزم الأمر التركيز كذلك على الجوانب الكيفية فى إعداد تلك القوات وتجهيزها لمختلف المهام

والتكاليف التي تسند إليها، وهو تخطيط مكلف لا تطبيقه إلا الدول القوية ماديا ومعنويا^(١).

كما يعكس ذلك التخطيط الاستراتيجي مدى قدرة تلك القيادات علي حشد طاقات الدولة القتالية وإمكاناتها بالسرعة المناسبة في الظروف التي تضطرها إلي تعبئة شاملة لقواتها، ويعكس كذلك مدى كفاءة إعداد الجبهة المدنية في خدمة المجهود العسكري، فحشد إمكانيات الدولة للحرب لا يمكن أن ينحصر في الإطار العسكري وحده وإنما يمتد إلي الجبهتين العسكرية والمدنية في آن واحد، وما تتحمله هاتان الجبهتان من تبعات الدخول في حرب مع عدو قوى أو ضعيف.

وهذه التعبئة تستلزم وجود تنشئة اجتماعية وطنية، وغرس روح معنوية عالية في نفوس المواطنين، لأن هذا العامل المعنوي من الأهمية بمكان لتحقيق قوة الدولة لدرجة أنه قد يتفوق في أهميته علي بعض العوامل الأخرى رغم عدم وجود صلة مباشرة بينه وبين الموقع الجغرافي أو الموارد الطبيعية أو القوة الاقتصادية أو السكان أو غير ذلك من عناصر قوة الدولة، إذ أن النواحي المعنوية تنصرف أساسا إلي الجوانب الوطنية والولاء للأرض وخلاف ذلك من الاعتبار ذات الصلة الوثيقة بارتباط الفرد بوطنه ونظام حكمه ومجتمعه الذي يعيش فيه.

(١) حسن تركماني - المذاهب العسكرية في العالم - دار طلاس - دمشق ١٩٩٥ - ص ٥٠.

وكلما أثر الفرد المجتمع علي نفسه كلما وضع الصالح العام للدولة فوق صالحه الخاص، وهذا الاستعداد للقداء والتضحية يترك أثرا كبيرا في قدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول الأخرى، ويبدو هذا أكثر ما يكون وضوحا في قطاع القوات المسلحة بالدولة، فالمعنويات المرتفعة لهذه القوات تشكل عنصرا إيجابيا من عناصر قوة الدولة، والمعنويات المنهارة تؤدي إلي عكس، وإذا ما انهارت معنويات الجنود أثر ذلك بشكل مباشر علي قدراتها القتالية مهما كانت درجة تسليحها وإعدادها.

وهناك أمثلة كثيرة علي ذلك مثل انخفاض معنويات الجيش الإيطالي في الحرب العالمية الثانية الذي أدى إلي انهياره واستسلامه بسرعة فاقت كل تصور، وكذلك انهيار مقاومة فيتنام الجنوبية في مواجهة قوات الثوار بالرغم من أن فيتنام الجنوبية كانت تعتمد على الحماية العسكرية الأمريكية لها إلا أنها لم تصمد أمام ضربات الشيوعيين .. وينطبق نفس المثال أيضا على القوات العراقية التي دفع بها صدام حسين إلي الكويت إبان الغزو العراقي والتي كانت معنوياتها منهارة وكان لديها القناعة الراسخة بأنها تحارب دون افتتاع منها بذلك، خاصة وأن صدام حسين قاد تلك القوات من مغامرة إلي أخرى دون مبرر مقنع، فانهارت تلك القوات واستسلمت مع أول هجمة بريّة من هجمات قوات التحالف علي الكويت والعراق، وأعلنت استسلامها في زمن لم يكن متصورا ولم يكن في مخيلة أحد من العسكريين أو المدنيين، رغم كل محاولات صدام حسين وفريقه الإعلامي المختص في غسل الأدمغة وفي ترويع الإشاعات والحرب النفسية بث الروح المعنوية في الجنود.

ومثال آخر علي ذلك هو انهيار الروح المعنوية للجيش الإسرائيلي الذي احتل جنوب لبنان لمدة اثنين وعشرين عاما ، مما دفع القيادة السياسية لاتخاذ قرار الانسحاب من جنوب لبنان ، كما أدى كذلك الانهيار إلي استسلام جيش لبنان الجنوبي أو هروبه إلي إسرائيل مع أول انسحاب إسرائيلي من الجنوب ، وذلك بتاريخ ٢٥ / مايو / ٢٠٠٠ .

وكما يؤثر العامل المعنوي الموجه توجيهها سليما في العسكريين ، فإن تأثيره يمتد أيضا إلي السكان المدنيين ، إذ أن الحرب الحديثة ليست قاصرة علي ميادين القتال ، فالروح المعنوية العالية تدفع المواطنين إلي مضاعفة الإنتاج لدعم الجبهة العسكرية ومساندتها مهما بلغت فظاظة الضغوط التي تتعرض لها الجبهة المدنية .. كما يجد المدنيون أنفسهم مطالبين بالتقشف وضغط معدلات استهلاكهم والتنازل عن كثير من احتياجاتهم الأساسية لوضع كل المقدرات في خدمة الجيش ، وهذه بعض الأمثلة علي ذلك^(١):

١- ارتفاع معنويات الشعوب العربية بالرغم من ذلك الإحباط الذي عم الكثير من الشوارع العربية بعد هزيمة عام ١٩٦٧ ، والذي أدى في النهاية إلي الالتفاف حول قياداتها مرة أخرى ودعم الجيوش وتوفير كل الإمكانيات التي كانت إحدى عوامل القوة في انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وإنهاء أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر .

٢- أدى ارتفاع معنويات شعوب الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب العالمية الثانية إلي تدمير قوة ألمانيا النازية التي استطاعت أن تسيطر علي المراكز الاستراتيجية الحساسة واحتلال جزء كبير من الأراضي السوفيتية في المراحل الأولى للحرب .

(١) جيمس لي ري - الحروب في العالم - مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية - ١٩٩٥ ص ٨ .

٣- صمود المجاهدين الأفغان في وجه الآلة العسكرية السوفيتية علي الرغم من ضخامة تلك الآلة وقدرتها التدميرية وخوضها معارك كثيرة في الماضي.

٤- كان لارتفاع معنويات شعب فيتنام الأثر الأكبر في تحمل الخسائر الفادحة التي نجمت عن القصف الجوي الأمريكي الذي استمر عدة سنوات، الأمر الذي أجبر الولايات المتحدة الأمريكية في النهاية علي البحث عن تسوية سياسية للحرب الفيتنامية بعد فشل كل الإجراءات العسكرية.

ولكننا، ونحن نضرب بعض الأمثلة علي أهمية العامل المعنوي في نجاح بعض حركات التحرير، فإنه لا يسعنا إلا أن نكون موضوعيين ونقر أن العامل المعنوي وحده دون وجود قيادة حكيمة وموحدة ونزيهة وواعية وذات هدف محدد قد يكون اندفاعا عاطفيا ساميا، ولكنه قد يجر علي المتحمسين وعلي قضيتهم نتائج عكسية، إضافة إلي أن الثورة الشعبية ضد جيش نظامي تحتاج إلي توقيت مناسب ودعم شعبي في الداخل، وسند سياسي وعسكري مباشر أو غير مباشر من الخارج، وروافد مالية تمكن المقاومة من الصمود، وتحتاج أيضا إلي دعم إعلامي مكثف ومستمر لنصرة القضية.

ولابد لنا هنا أن نشير إلي أن للروح المعنوية أهميتها البالغة حتي مع توقف الحروب، إذ أن تضحيات الأفراد المدنيين في سبيل أوطانهم لا تقتصر علي ميادين المعارك فحسب وإنما تكون ضرورة أيضا بعد انتهائها، وفي أوقات السلم. وتبرز أهميتها في دفع عجلة الإنتاج وزيادة المشاريع الاستثمارية للدولة ودعمها، الأمر الذي ينعكس علي

استجابة المواطنين للإجراءات الاقتصادية التي تتخذها الجهات الرسمية كدفع الضرائب والرسوم، والإقبال على العمل حتي مع تدنى المكافآت، ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد ارتفاع معنويات الشعبين الألماني والياباني بعد الحرب العالمية الثانية، حيث دفعهما ذلك بعد الهزيمة والاستسلام والاحتلال إلي إعادة بناء القوة القومية لكل من ألمانيا واليابان بحيث أصبحتا من أقوى المراكز الاقتصادية والصناعية في العالم وبشكل فاق قوة الدول التي هزمتها مثل فرنسا وبريطانيا، بل ونافست أكبر دولة صناعية شاركت في الحرب وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

٤- مسئولية العمل الدبلوماسي:

الدبلوماسية هي الأداة الرئيسة في السياسة الخارجية للدول لاسيما وقت السلم، ووظيفتها تمثيل الدولة خارجيا في تعاملاتها السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية والسياحية والثقافية، وهي تسعى - من بين مهامها الكثيرة - إلي الدفاع عن وجهة نظر الدولة التي تمثلها إضافة إلي قيامها بعملية التفاوض التي قد تجرى بين الدول.

ولا تكون الدبلوماسية فعالة وقوية من تلقاء نفسها، ولكن لا بد أن تدعمها كل الأدوات الأخرى التي تمتلكها الدولة بما فيها الإعلام والاقتصاد والقوة العسكرية، ولاشك أن الحنكة الدبلوماسية أمر أساسي في العمل السياسي، ولكن حدود تأثيرها علي الأطراف الأخرى يزداد كلما كانت الدولة قوية ومهابة.

ومرت الدبلوماسية كغيرها من الفنون والعلوم بعملية تطور في وظيفتها عبر مراحل التاريخ المختلفة، فقد كانت وظيفة الدبلوماسية في

الماضى محدودة النطاق، كما كانت أدواتها أيضا فى التأثير محدودة، وكانت القوة العسكرية قديما هى الوسيلة الرئيسة المستخدمة فى الإغارة على الغير أو الدفاع عن المصالح القومية للدول فى مواجهة بعضها، ولم يكن للدبلوماسية فى البداية دور بارز فى حل مشاكل الدول كدور القوة العسكرية، ولكنها بدأت تكتسب أهميتها بشكل تدريجى بعد أن أثبتت تجارب الحرب والسلام أن ما تم خسارته فى الحرب كان بالإمكان الاحتفاظ به أو بجله عن طريق التفاوض.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى اشتدت الحاجة إلى تغليب منطق العقل على منطق القتل وذلك تحت تأثير عدد من العوامل التى من أبرزها التغيرات السياسية والاجتماعية الواسعة المدى التى بدأت تظهر فى العالم كله، إلى جانب تدهور النفوذ النسبى لأوروبا فى العلاقات الدولية، وبروز قوى سياسية لها اتجاهات تغاير الإتجاهات التقليدية فى الدبلوماسية الأوروبية التى كانت تتسم بالسرية فى معظم جوانبها، وتعتمد إلى حد كبير على العوامل الشخصية، فتميزت الدبلوماسية الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بتخليها عن طابع السرية التى كانت سائدة فى الدبلوماسية القديمة وأصبحت دبلوماسية مفتوحة، ويرجع هذا إلى التغير الذى طرأ على ظروف المجتمع الدولى وأوضاعه، كما أن تطور أساليب الاتصال الدولى ووسائله جعلت من غير الممكن اللجوء إلى السرية واعتماد الدول عليها فى علاقاتها ومعاملاتها واتفاقاتها.

وبرز كذلك الدور المهم الذى يلعبه الرأى العام العالمى، وظهور منظمات دولية عالمية وإقليمية تشارك المجتمع الدولى أحداثه ومشكلاته، وتقوم بالضغط على السلطات المسئولة فى دولها، إضافة إلى تطور أساليب الدعاية والإعلام وما لذلك من أثر بالغ على قرار

الحرب أو السلم، كل ذلك جعل الدول تتباري في الحصول على أكبر رصيد من التأييد لسياساتها ولم يكن ذلك ليتم في ظل الدبلوماسية السرية. وإلى جانب هذه العوامل والمؤثرات فقد نمت المؤسسات الديمقراطية في الكثير من الدول وأخضعت الحكومات للمساءلة والرقابة من قبل الهيئات البرلمانية والنيابية، مما جعل من الصعب على هذه الحكومات عقد صفقات سياسية سرية مع غيرها أو التستر على أوضاع معينة يجهلها المجتمع^(١). وقد ترتب على هذا التغيير في الدبلوماسية ووظائفها ظهور جيل جديد من الدبلوماسيين الذين احترفوا العمل الدبلوماسي من أول مراحلهم، وكان اختيارهم محكوماً بمدي كفاءتهم في تمثيل دولهم وبمدي قدرتهم على الدفاع عن مصالحها في الخارج.

ومن أبرز النتائج التي قاد إليها التطور والتحول في طبيعة العمل الدبلوماسي أن أصبحت الدبلوماسية أكثر انطلاقة وأكثر اتساعاً وتنوعاً في أدواتها وأساليبها مما اعتادت أن تكون عليه في الماضي. فأصبح هناك تزايد في معدل الاتصال بين الدول. كما أن نطاق المشاركة الدبلوماسية تخطى المؤسسات الدبلوماسية الرسمية وأصبحت تشارك فيه أطراف أخرى كثيرة يجيء في مقدمتها رؤساء الدول والحكومات. وأصبح وزراء الخارجية يدعون مباشرة في المشاركات الدولية استناداً إلي أنهم المعنيون الأول بصميم العمل الدبلوماسي، واتسعت مجالات عمل وزراء الخارجية حتى وصلت إلي كل جانب من جوانب العمل الدبلوماسي مثل المباحثات الدبلوماسية والتفاوض وحضور المؤتمرات

(١) جان ماري زنكلان - علم السياسة - ترجمة محمد عرب صاصيلا - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت ١٩٩٢ - ص ١٠٣ - ١١٠.

وزيارة الدول الأخرى، إضافة إلى قيامهم بدور المستشارين لرؤساء الدول والحكومات في موضوعات السياسة الخارجية حتي يكون هؤلاء الرؤساء والملوك والقادة علي إطلاع كامل بمجريات الأحداث الخارجية وتطوراتها، ولا سيما تلك الأحداث التي تؤثر في مصالح الدولة وعلاقاتها الخارجية. ومع تشعب العمل الدبلوماسي أصبحت هناك فئات أخرى تشارك في مسؤوليات العمل الدبلوماسي مثل فئة الخبراء العسكريين والاقتصاديين وممثلين آخرين لمختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والفنية والرياضية والشعبية، نظرا لتشعب علاقات الدول وتداخلها مع بعضها في مجالات شتى عديدة^(١).

والعمل الدبلوماسي في حقيقته مسئول عن مجالات عدة تحي في مقدمتها حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها في الخارج إضافة إلي تمثيل الدولة وعرض وجهات نظرها وشرح توجهاتها للدول الأخرى ومتابعة كل ما له صلة بوضع الدولة في الخارج، وهذه مسؤوليات غاية في الصعوبة تتطلب يقظة دائمة من الدبلوماسيين لكل ما من شأنه أن يهدد هذه المصالح والحقوق، كما تتطلب لباقة ودقة ووضوح لإزالة أي لبس أو تبديد أية احتمالات نتيجة خطأ في التقدير وسوء الفهم، والعمل علي تهيئة مجال أفضل لنمو العلاقات بين الدول وتطورها لمصلحتهم المشتركة.

ولا تكفي دول القوة بتكوين الأحلاف العسكرية، بل إنها تسعى للمشاركة بفاعلية في المنظمات الدولية ومحاولة السيطرة عليها بوساطة ثقلها السياسي أو حجمها الدولي أو دعمها المالي لتلك المنظمات، لأن

(١) د. أحمد عباس عبد البديع - دبلوماسية القوة - مجلة السياسة الدولية - القاهرة -

تلك السيطرة تمكنها من التأثير على مواقف الدول الأخرى عندما تتطلب الظروف الدولية اتخاذ موقف مساند لها في السلم والحرب.

ومن أهم هذه المنظمات علي المستوى الدولي هيئة الأمم المتحدة والمنظمات والمجالس التابعة لها مثل مجلس الأمن، ومنظمة التغذية والزراعة، ومركز المعلومات، وبنك الإعمار الدولي، ومؤسسة اللاجئين الدولية، واليونسكو، وصندوق النقد الدولي وغيرها.

أما علي المستوى الإقليمي فتحرص دول القوة علي أن تأتي قرارات المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية متوافقة مع طموحاتها، وتحاول الضغط عليها بشتي الوسائل لكي لا تبتعد تلك القرارات كثيرا عن أهدافها، وهي دائمة السعي لإيصال هذه المفاهيم إلي ذوى الشأن في تلك المنظمات وإلي حكوماتها. ومن أمثلة تلك المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الآسيان، ومنظمة الأوبك، ومنظمة الأوابك ... وغيرها.

أما علي المستوى المحلي فتبذل الدول جهودا لتقيم علاقات مع الهيئات الاجتماعية والثقافية والصحفية ودوائر الأعمال وغيرها من المؤسسات والهيئات المحلية غير الرسمية لكي تشرح وجهات نظرها حول القضايا المختلفة، أو لتكسب ودها، أو ربما لتتبادل المصلحة الضيقة مع بعضها إن أمكن ذلك، ويحاول دبلوماسيو تلك الدول أن يوسعوا اتصالاتهم بشكل مباشر أو غير مباشر لدعم تلك الهيئات المتوافقة مع مصالح بلادهم دعما ماديا أو معنويا. وبناء علي ذلك فإن الأدوات التي يلجأ إليها الممثل الدبلوماسي في ممارسة مسؤولياته لا تقتصر علي جانب الاتصال بالمستويات الرسمية في الدول التي يتولي تمثيل دولته فيها، وإنما تتعدى ذلك إلي خلق صلات ودية مع مختلف

الهيئات المحلية التي يشعر بأهميتها لدولته أو تخدم مصالحها سواء كان ذلك الاتصال بشكل مباشر أو بواسطة مؤسسات أو هيئات أجنبية. وهذا الأمر ينضوى تحت ما يسمى "بالاستراتيجية غير المباشرة أو "استراتيجية الفتن"، حيث تستهدف بعض الدول دولا أخرى لضعافها من الداخل، في الوقت الذي تجد فيه تلك الدول المستهدفة صعوبة بالغة في إثبات نوعية هذه العلاقة، ومن ثم صعوبة توجيه الاتهام إلي المتورطين فيها، إذ يصعب التفريق بين علاقات التعاون وعلاقات التخابر في مثل هذه الحالة، كما أن الدول ذات المصلحة عادة ما تستخدم نفوذها لإخلاء سبيل من يتم اكتشافه منهم، وتقوم بالضغط الشديد علي الدول المستهدفة لتحقيق ذلك بوسائل عدة، حماية لهؤلاء المتورطين من جهة، حتي لا يدخل الفزع إلي قلوب المتورطين الآخرين الذين لم يتم اكتشافهم بعد من جهة أخرى، ولذلك فإننا نجد أن تلك الدول تقوم بتأليب الرأي العام المحلي والعالمي عليها، أو تهديدها بقطع المعونة الاقتصادية عنها، أو التلويح بتأثير العلاقة الدبلوماسية معها، وهي ضغوط لا تستطيع كثير من الدول مقاومتها، إلا إذا كانت تلك الدولة المستهدفة ذات أجهزة قوية في جمع الأدلة، وذات صلابة في الجبهة الداخلية، ويدير أمورها جهاز محكم في إدارة الأمور الخارجية، ولعل المثال الحسى القريب إلي ذهن هو ما تناقلته وسائل الإعلام عن اتهام نيابة أمن الدولة في جمهورية مصر العربية لشخصية أكاديمية معروفة، وهو رئيس لمركز دراسات متخصصة بتاريخ ٢ يوليو ٢٠٠٠ بتلقى أموال من جهات خارجية مقابل إمدادها بمعلومات تمس الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصرية، ومحاولة إحداث فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط، والعمل علي زعزعة استقرار مصر وبعض الدول العربية وهي اتهامات شهدت مرافعات أمام القضاء وتعتمد الإدانة أو

البراءة في مثل هذه القضايا علي دقة المعلومات وأسانيدها من جهة، وقدرة محامى الدفاع علي تنفيذ تلك الإتهامات لإظهار براءة موكله.

ولعل من تلك الأمثلة أيضا الدراسة التي أعدتها دائرة المطبوعات والنشر الأردنية - وهي هيئة مستقلة - حول حصول الجمعيات ومراكز البحوث والدراسات الأردنية علي التمويل الأجنبي، وأبدت ملاحظتها بأن مفاهيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان غدت من أدوات التدخل الأجنبي وأن مصادر التمويل المشبوهة للمؤسسات والأفراد تقدم دعما يتراوح بين ١٠٠ ألف إلي ٨٠٠ ألف دولار، وأن مراكز الدراسات والمؤسسات التمويلية الدولية تقوم بدور خطر علي وحدة العالم العربى وثقافته من خلال إحياء النزعات الانفصالية والعرقية لتحقيق نوع من التنافر والتضاد بين مواطنين منسجمين مع واقعهم العربى والإسلامى^(١).

٥- الدبلوماسية ودورها فى قوة الدولة:

مما تقدم يتبين لنا أن الدبلوماسية تلعب دورا حيويا فى قوة الدولة وأن المهارة الدبلوماسية هي التى تمكن الدولة من أن تستغل كل مواردها وإمكانياتها بصورة فعالة عند مباشرة تأثيرها فى سياسات الدول الأخرى واتجاهاتها، والكفاية الدبلوماسية تتطلب ضرورة التدقيق فى اختيار الممثلين الدبلوماسيين للدولة كضمان لنجاحهم فى أدائهم لمهامهم فى الخارج، بالإضافة إلي اشتراطات أخرى تستدعى إيجاد نوع من التنسيق والتوافق بين تحركاتها وتكتيكاتها المختلفة حتي لا يكون هناك نوع من

(١) صحيفة الرأي العام - العدد ١٢٠٧١ - ١٢٠٧١/٩ - ص ٢١.

التناقض في تصرفات الدولة واتجاهاتها مما يؤثر بشكل سلبي على الجهود الدبلوماسية المبذولة في الخارج، فالتحركات الدبلوماسية يجب أن تكون مدروسة بطريقة دقيقة قدر الإمكان، كما أن اختيار الوقت المناسب للتحرك في اتجاه معين يجب أن يكون محسوبا حتي ينتج عنه أكثر الآثار إيجابية في تعزيز موقف الدولة.

وهناك مستجدات غير متوقعة تحدث أثناء التحرك الدبلوماسي فتعرق الخطط الموضوعة للوصول إلي حل لمشكلة أو نزاع، ومن أمثلة ذلك اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق " اسحاق رابين" الذي كاد أن يقطع شوطا كبيرا نحو إحقاق الحق، وكذلك الوفاة المفاجئة للرئيس السوري الراحل "حافظ الأسد" بتاريخ ١٠ / يونيو / ٢٠٠٠، في وقت حرج لعملية السلام في الشرق الأوسط، لما له من دور كبير في هذا الشأن. كما أن هناك ملاسبات تحدث أثناء التحرك الدبلوماسي وتسبب حرجا كبيرا أو تؤدي إلي الفشل لأنها تأتي في ظروف غير مناسبة. ومثال ذلك قصف السفارة الصينية عن طريق الخطأ أثناء هجوم طائرات "النااتو" علي بلجراد، في وقت كانت التحركات الدبلوماسية نشطة لكسب تأييد الصين.

أما خلق التناسق بين التحركات الدبلوماسية المختلفة للدولة في إطار من التوقيت المناسب وتحت أكثر الظروف ملائمة لمصالحها فهو أمر يحتاج إلي خبرات دبلوماسية من نوع خاص يأتي في مقدمتها^(١):

- القدرة علي التحليل الشامل والمتعدد الأبعاد للظروف والمواقف الخارجية.

(١) جمال منصور - في الثورة والدبلوماسية - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة

- القدرة على التنبؤ الدقيق بردود الفعل التى تحدثها بعض التصرفات فى ظروف دولية معينة.
 - القدرة على خلق أفضل صور التوافق بين الإمكانيات المتاحة وأدوات التنفيذ حتى يمكن للدولة أن تتصاعد بنفوذها وتأثيرها إلى الدرجة القصوى فى أى موقف يتناول كيانها ومصالحها القومية.
 - القدرة على تحديد التأثيرات الخارجية السلبية التى تقف فى الجانب المضاد لمصالح الدولة.
 - إظهار المرونة بشكل يفسح المجال للأخذ والرد لأن جمود الدبلوماسية وعدم مرونتها يعتبران فى حد ذاتهما من العوامل السلبية التى تجلب عدااء الدول لها.
- كما يجب أن تدعم عملية التفاوض الناجح أفعال وترتيبات عملية. فإذا كانت المساعدات الاقتصادية ذات أهمية حاسمة فى تقرير نتيجة هذه المفاوضات فيجب أن تكون هناك برامج فعلية ومحدودة يمكن من خلالها التأثير فى الطرف الذى يحتاج إليها .. كما أن الأجهزة الدعائية التى تملكها الدولة يجب أن تستخدم فى الأخرى بطريقة فعالة لمضاعفة التأثير الواقع تحته الطرف الآخر فى عملية التفاوض . كذلك فإن التلويح ولو بشكل ضمنى باحتمال التخلي عن دولة صديقة أو استخدام القوة العسكرية ضد دولة عدوة غالبا ما يكون مائلا فى ذهن المفاوض حتى يقلل من عناد الطرف الآخر على مائدة المفاوضات.
- وتتطلب الدبلوماسية الناجحة المراجعة المستمرة لبرامجها ووسائلها حتى تكون هذه البرامج والوسائل متوافقة مع طبيعة الظروف الدولية السائدة . والزعامة السياسية الناجحة هى التى تتوافر

الفصل الرابع: الكفاءة السياسية والأمنية للدولة
لها القدرة على اختيار أنسب الوسائل والأساليب التي تنتهجها في تنفيذ
سياستها الخارجية^(١).

٦- العمل الدبلوماسي والقرن الجديد:

تتأثر الدبلوماسية كغيرها من الأنشطة البشرية الأخرى بالتطور
وما تتطلبه مقتضيات وظروف ذلك العصر، ففي ظل الثورة التكنولوجية
في حقل الاتصالات والمواصلات كان من الضروري على الدول ذات
التخطيط الإستراتيجي أن تتواكب مع تلك الثورة وما أحدثت من تقريب
بين أنحاء الكرة الأرضية المترامية الأطراف، وكذلك ما أعجبها من بث
مباشر عبر الأقمار الصناعية بشكل انقلب فيه كل المراكز والقيم،
ورسمت فيه معالم خارطة كونية جديدة لا مكان فيها إلا للأقوياء
والتكتلات الكبيرة والمحصنة اقتصادياً وعسكرياً وعملياً وتكنولوجياً،
الأمر الذي ازدادت معه أعداد القضايا والاهتمامات والمشاكل التي يمكن
وصفها بالعالمية، سواء من حيث المخاطر التي تمثلها أو من حيث
الفرص المتاحة لحلها.

ومع ازدياد هذه القضايا ازدادت أهمية متابعتها وتحليلها وإتخاذ
قرار بشأنها وضرورة وجود قنوات لتدققها إلى الجهات الدبلوماسية
والسياسية في كل دولة حتى تستطيع التفاعل معها لأن التراخي في هذا
المجال قد يكلف الدولة كثيراً، وذلك لأن انسياب المعلومات عبر أنحاء
المعمورة أدى إلى تقلص الحدود بين الدول والقارات وإسقاط الجغرافيا

(١) د. عدنان البكري - العلاقات الدبلوماسية والقنصلية - كاظمة للنشر والتوزيع -

الكويت ١٩٨٦ - ص ٥٢ - ٦٣.

كعنصر مؤثر علي حجم التفاعلات بين الدول، وقد كان من مظاهر عالمية التفاعلات انتقال الأحداث فور وقوعها، وهو الأمر الذي يحدث تأثيره المباشر علي الرأي العام الدولي^(١)، وقد رأينا كيف كلن العالم يتابع أحداث حرب الخليج الثانية "حرب تحرير الكويت" أولا بأول علي الهواء مباشرة، وهو ما تكرر حدوثه في الحرب التي خاضها حلف "الناتو" مع القوات الصربية.

ولقد طرحت إرهابيات التحولات في القرن الجديد في المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية والاقتصادية وكذلك العسكرية أسئلة صعبة وتحديات كبيرة ليوأجهها كل ذى مجال في مجاله، ومنهم رجال السياسة، فالسياسة لم تعد في إطار التحول الجديد في عالمنا المعاصر كما كانت عليه في القرن السابق حيث أزيلت الحواجز والكثير من الحدود التي كانت موجودة، وقلصت من حرية التصرف الواسعة التي كان يملكها السفير في إنجاز مهامه مع حكومة الدولة المرسل إليها، وأهمها المفاوضات وعقد الاتفاقيات والتي لم تكن تحدها إلا التعليمات الصادرة إليه حين مغادرته بلده، أو تلك التي تصله خلال فترات قد تكون متباعدة أو متقاربة وفقا للظروف والأحداث.

وقد برز دور رقابى جديد علي أداء البعثات الدبلوماسية لم يكن موجودا من قبل، وتم تقليص الحريات الواسعة التي كان يتمتع بها العمل الدبلوماسى، وما ذاك الرقيب إلا الرأي العام الذى يراقب السياسة الخارجية برمتها، ويتابع تحركاتها وما تخططه أجهزتها أو تنفذه، مما

(١) د. فاروق عمر العمر - صناعة القرار والرأي العام - مصدر سلبق - ص ٩٩ -

حد من حريتها التي كانت موجودة قبل بروز أهمية هذا الرقيب؛ وقد امتدت رقابة الرأي العام عبر الحدود الوطنية للدولة لتصل إلى ما يسمى بالرأي العام العالمي حيث يرصد فعل أداء حكومته لإحدي القضايا المثارة دوليا، ومدى انعكاس ذلك علي مصالحه. ومن التطورات المهمة التي طرأت علي الدبلوماسية نظريا وممارسة، والتي لايمكن أن تعزي لعامل معين، بل إلى مجموعة متشابكة من العوامل، مشاركة دول العالم - بشكل مكثف - في حل مشاكل الدول الأخرى المتنازعة، فالمنازعات المحلية لم تعد تثير قلق أطرافها فحسب، بل أصبح صداها يتردد في المجال الدولي حتي بات محتملا أن يهدد الصراع بين دولتين في أية بقعة من بقاع العالم السلم والتعاون الدوليين، وأن يثير اهتمام العالم بأجمعه للوصول إلى حل للنزاعات بالطرق السلمية قبل أن يستفحل شرها وتتطور إلى كارثة دولية.

وقد ساهمت هذه الظاهرة الجماعية في خدمة الدبلوماسية التقليدية وتطورها بما يتناسب مع حاجات العصر بأدائها لوظيفتين رئيسيتين هما:

١- التدخل لحل النزاعات دون اللجوء للعنف.

٢- توفير الأرضية المناسبة والوسائل المتعددة للأطراف المتنازعة للوصول إلى الحلول السلمية.

ففي الحالة الأولى تستخدم الدبلوماسية الجماعية لممارسة الضغط الجماعي علي الدول المتنازعة لتذكيرها بالتزاماتها ومسئوليتها عن حفظ السلام. أما الحالة الثانية فتتمثل في تقديم المعونة للوصول إلى حلول مقبولة من الجانبين. ويتم ذلك عن طريق الخدمات

والإمكانات والخبرات التي تقدمها المنظمات الدولية للمؤتمرات المعنية بقضايا السلام وتسخير السبل المتاحة مثل الوساطة والتحكيم والتحقيق والتوفيق وإرسال هيئات الإشراف والرقابة العسكرية وغير العسكرية وعقد الاتفاقيات الدولية^(١).

(١) د. محمد خلف - الدبلوماسية النظرية والممارسة - دار زهران - عمان - الأردن
- ١٩٩٧ - ص ١٦٣ - ١٧٠، ص ٢١٨ - ٢٢٤..